الجمهورية العربية السورية

وزارة العدل

الرقم: ١٤١٠/ت/٤٢٨٩/٢٠٢٤

تعميم رقم /٢/

لما كانت الدعاوى المتعلقة بإزالة شيوع وقسمة وإفراز وتصحيح أوصاف العقارات الواقعة داخل المخططات التنظيمية أو خارجها من الدعاوى الهامة ذات الصلة بمصالح الأفراد والصالح العام وبأعمال ومصالح الوحدات الإدارية، ولها انعكاسات على قضايا التخطيط والتنظيم وتطبيقات القوانين النافذة المتعلقة بها.

وان وزارة العدل في تعاميم سابقة - منها التعميم رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٢١/٨/١٢ - قد أكدت على وجوب التقيد بإجراءات وأحكام المادة /٦٤/ من المرسوم التشريعي رقم /١٠٧/ لعام ٢٠١١ والقوانين النافذة ذات الصلة التي يتوجب تطبيقها و إعمالها في قضايا التقسيم والإفراز والتنظيم، وان المادة /٦٤/ المشار اليها بيّنت في فقرتها /١/ أنه لا يجوز تقسيم أو إفراز أو تنظيم الأراضي ضمن حدود الوحدة الإدارية أو أي إفراز طابقي أو أي إفراز يشمل جزءاً مبنياً بدون مصور تصدق عليه مسبقاً الجهة الإدارية التي يحددها المكتب التنفيذي المختص.

كما بيّنت وزارة العدل في تعميمها ذي الرقم /٤٠/ تاريخ ٢٠١٦/٥/٢٦ أن إدخال وتمثيل الوحدات الإدارية المعنية في الدعاوى المتعلقة بإفراز وتصحيح أوصاف العقارات أصوب للمنطق القانوني وله انعكسات ايجابية النتائج على الصالح العام، ويجد سنداً له في قانون أصول المحاكمات.

وعليه فإن وزارة العدل تؤكد على مضمون التعاميم المذكورة، وتهيب بالسادة القضاة في الجهات القضائية الناظرة بالدعاوى المذكورة مراعاة المنظور القانوني الوارد في تلك التعاميم وتطبيقها حين كل اقتضاء.

وعلى إدارة التفتيش القضائي والسادة المحامين العامين مراقبة حسن التطبيق، وإعلامنا عن أية مخالفة لمضمونه.

دمشق في / م ١٤٤٥/ هـ ٢٠٢٤/٢/

وزير العدل

القاضي أحمد السيد

يُبلغ إلى:

- إدارة الإدارة المحلية والبيئة

(إشارة لكتابكم رقم ١٨٣ ل/٣/ش.ق تاريخ ٢٠٢٤/٢/٨) يرجى الاطلاع

٣/٢٥

٢٠٢٤

السيد المحامي العام للمصالح العقارية

الجمهورية العربية السورية

٢٠٢٤/٥/٧٦٥

الرقم: ٧٦٥/و/١٠/٥

تاريخ: / ٥ / ٢٠٢٤

السادة رؤساء مجالس الوحدات الإدارية

للاطلاع وإجراء مايلزم وفق مضمونه

محافظ حمص

المهندس نمير حبيب مخلوف

صورة إلى :

- السيدة وزيرة الإدارة المحلية والبيئة : يرجى الاطلاع .
- السيد المحامي العام بحمص.
- مديرية التقانة والمعلوماتية : لنشره على الموقع الالكتروني للأمانة العامة للمحافظة
- مديرية الشؤون القانونية: لاجراء مايلزم.
- المصنف.

- المديرية العامة للمصالح العقارية
- م. الشؤون القانونية - الأرشيف مع الأصل

ربط ٩١٨

الدراسات

لإجراء اللازم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner